دولة القانون: لن نناقش أطروحات حجب الثقة او تبديل المالكي

اجتماع حاسم للتحالف الوطني يغير من إستراتيجيته

اجتمع التحالف الوطني أمس لمناقشة انتهاء المدة المحددة من زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر والتي كانت قد تضمنت تبديل المالكي بشخص من داخل التحالف لتولي منصب رئاسة الوزراء، الا ان مراقبين اعتبروا ان المالكي سيكون أمام خيارين، اما طرح بديل عنه او موافقته على تنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع جميع الاطراف، ائتلاف دولة القانون اكد ان هناك ثلاثة توجهات داخل التحالف الوطني حيث ان بعض الاطراف تحاول ان تفعل موضوع سحب الثقة عن رئيس الحكومة، واخرون يسعون الى ما ذهب اليه اجتماع النجف الاخير بتغيير المالكي بشخصية اخرى من داخل التحالف، اما التوجه الثالث فهو للذين يحاولون ان يحافظوا على استراتيجية التحالف الوطني من خلال الاسراع بعقد اللقاء الوطني وطرح الملفات على طاولة الحوار كي تحل وفقا للدستور حيث لا بديل عن مرجعية الدستور لحل خلافاتنا.

□ بغداد/إياد التميمي

التحالف الوطني في اجتماع سابق .. ارشيف

النائب عن دولة القانون احسان العوادي نفى للمدى امس ان يكون التحالف عازما على تغيير المالكي بمرشح آخر.

واضاف العوادي ان التحالف رد وبشكل واضح على رسائل اربيل والنجف، حيث شدد على اهمية عقد اللقاء الوطني بأسرع وقت ممكن، ودعم حكومة المالكي فضلا عن تحميل جميع الاطراف المسؤولية الكاملة عن تدهور العملية السياسية.

وتابع العوادي ان الاطراف التي تدعو الى تبديل او سحب الثقة عن المالكي هي نفسها التي تختلق الازمات مستبعدا ان يكون موضوع سحب الثقة محل نقاش في جميع الاجتماعات.

واستدرك العوادي ان ائتلاف دولة القانون لم يقاطع اي طرف سواء الذين يدعون لتغيير المالكي او الذين يسعون لسحب الثقة عنه مؤكدا على ان الايام الماضية شهدت حوارات مهمة وناضجة مع تلك الجهات،

بالمقابل أكدت النائب عن كتلة الاحرار هدى سجاد محمود، أن التحالف الوطني اجتمع امس لمناقشة طلب زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر بترشيح بديل عن رئيس الوزراء نوري المالكي، متهمة بعض الكتل السياسية بعرقلتها لعقد المؤتمر الوطني.

وقالت محمود إن التحالف ناقش الورقة المقدمة من زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر وطلبه بضرورة ترشيح شخصية بديلة عن رئيس الوزراء نوري المالكي.

وأضافت أن الاجتماع سيكون حاسما حول الورقة المقدمة من المجتمعين في أربيل والنجف، متهماً بعض الكتل السياسية بعرقلتها لعقد المؤتمر الوطني لاتهام دولة القانون بعدم التزامها بالاتفاقيات السياسية. وطالبت النائب عن التحالف الوطني الكتل السياسية الالتزام بمبادرة رئيس الجمهورية جلال طالباني بالجلوس على طاولة تجمع جميع الكتل السياسية لحل الخلافات العالقة.

وكان زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر دعا رئيس الحكومة نوري المالكي لزيارته قبل وضع اللمسات النهائية لاجتماعي اربيل والنجف، فيما أبدى استعداده لإشراك ائتلاف دولة القانون بجميع الحوارات التي تجري حاليا.

من جانبه قلل نائب عن ائتلاف دولة القانون من اهمية المهل الزمنية لسحب الثقة عن الحكومة الحالية برئاسة رئيس الوزراء نوري المالكي.

وقال النائب عادل المالكي " انه لا يوجد في العرف السياسي اصدار أوامر أو قرارات او اتفاقات تصدر في صيغة اجتماع غير رسمي كاجتماع أربيل أو غيرها وتوقع فيها قرارات تلزم طرفاً سياسياً غير موجود او حاضرا فيها وتحدد له مهلة زمنية لتنفيذها لذا برأيي ان المهلة تنتهي او لم تنته سيكون الامر ذاته ".

وأضاف ان " هناك مطالب من هذه الاجتماعات لا تتعلق بصلاحيات الحكومة او برئيسها وانما مرتبطة بالسلطة التشريعية كمجلس السياسات او تحقيق التوازن في مؤسسات الدولة وغيرها من المطالب ". وتشهد البلاد ازمة سياسية بسبب تصاعد الخلافات بين الكتل السياسية، ولم تتوصل الكتل الى ايجاد حلول لتلك الازمة بالرغم من الدعوات المستمرة لعقد الاجتماع الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني. كما وصف المحلل السياسي احمد الابيض اجتماع التحالف الوطني بالحاسم،كاشفا ان مدة الأسبوع التي أعطيت للتحالف لإيجاد بديل للسيد المالكي تنتهي اليوم.

وقال الأبيض لوكالة للبغدادية نيوز ان يوم غد سيكون هناك مشهد سياسي اخر، اما طرح بديل عن رئيس الوزراء نوري المالكي او الموافقة على تطبيق اتفاقية اربيل.

ونوه الابيض الى ان قوى التحالف الوطني ستتجه الى تشكيل كتلة نيابية جديدة في حال طرح مرشح جديد لتولي الحكومة.

وبين الابيض: هناك بعض الانباء تقول ان ائتلاف دولة القانون سوف يقبل بمبدأ الاصلاح الوارد في رسالة اربيل السابقة وبالتالي سيوضع جداول زمنية لكل فقرة من فقرات الاصلاح المطلوبة.

واكد ان اجتماع الوطني اليوم سيكون حاسما في ابقاء هذا التكتل موحدا من عدمه.

واتهمت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، الجمعة، ٢٤ أيار الحالي إيران بالضغط على بعض الأطراف الإقليمية والكتل السياسية للإبقاء على رئيس الحكومة نوري المالكي، فيما أكدت أن شيعة العراق هم عرابو المشروع الوطني الحقيقي.

وكان النائب حسن العلوي أكد في ٢٣ أيار الجاري أن خصوم المالكي يتمتعون بـ٢٠٠ مقعد برلماني، مشدداً على أن جلسة سحب الثقة من الحكومة ستنعقد وفريق رئيسها سيخسر الجولة، فيما كشف أن أكثر من ٢٠ شخصاً من ائتلاف دولة القانون سيصوتون ضده.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

بقاء المالكي و"٦٨ ناقص ١٠"

أمامنا فرصة خلال الساعات المقبلة، ان نعلم هل سيبقى السيد نوري المالكي على رأس الحكومة ام يتنحى، ولا شيء محتوماً هنا. الرجل يجلس الآن على كرسي السلطان وسط مكتبه المستطيل الذي نراه على شاشات تلفزيون العراقية. يشاهد بفرح هذه المحطة المملوكة للدولة وهي لا تنقل اخبارا سوى اخباره. يتابعها وهي لا تبث سوى انباء عن منجزاته، وأخرى عن اجتماعات تهدف الى ابقاء السلطات بيده، فيما تحجب كل المشاورات المجلجلة التي تريد محاسبته ومراجعة ادائه وصولا الى "خلعه".

يجلس المالكي على هذا الكرسي وسط مكتبه المستطيل، ويفكر بـ"بدائل المشروعية"، ولا يشاهد سوى محطته التلفزيونية هذه، واحيانا (وربما بدافع الفضول لا الزهو)، ينتقل الى مشاهدة محطة غريبة عجيبة متخصصة في بث "اغاني شبابية"، لكنها تقطع بثها بين الحين والآخر لعرض اغنيات تتحدث عن الوطن والشجاعة والاقدام والخير، مع معادل صوري يظهر فيه المالكي متجهم الوجه محاطا بعدد كبير من قادة الجيش والشرطة الذين يديرون "امبراطورية نقاط التفتيش".

يجلس المالكي وسط مكتبه ويحاول ان يطرد من رأسه، حقيقة ان ابرز ٥ احزاب وكتل في البلاد ترفض بقاءه في المنصب. يحاول ان ينسى ان معنى هذا هو "خلعه" منذ اجتماع اربيل الاخير، و"خلعه" ثانية في اجتماع ١٩ ايار بالنجف. وأحيانا قد يشعر بسعادة حين يدرك انه تعرض الى "الخلع" مرتين، لكنه باق في هذا المكتب رغم كل شيء.

يحاول المالكي ان ينشغل بعمليات حسابية بعد ان انتهى من "٥ زائد ١ المخيب للآمال"، من قبيل "١٦٨ زائد ٨؟ ٤٠ زائد ٦٩؟ ٧٨ ناقص ١٠، او ١١؟" مستعرضا في رأسه صور اعضاء البرلمان الذين قد يجدون انفسهم في اي لحظة، داخل تصويت سري على حجب الثقة.. يسأل نفسه عن "لعبة الارقام" هذه وما تعنيه، وقد يلعن كل "دروس الحساب الفائتة" ويقارن بين احتمالات ترغيب وترهيب عديدة، وذلك السيناريو "السهل" الذي يعيده مستشاروه على اسماعه خلال تأكيدهم ان "الاغلبية معه" رغم ان اكبر ٥ احزاب ممثلة برلمانيا، ضده!

ماذا يعني بقاء رئيس حكومتنا رغم كل احداث الشهور الخمسة الماضية، وماذا يعني رحيله؟

اذا بقي بسبب عوامل اقليمية ودولية ترغم خصومه على منحه بضعة شهور اخرى، فإنه لن يتراجع عن سياسة التفرد. وذلك لأنه لم يؤمن يوما بسياسة انفتاح على الخصوم والمنافسين. ان بقاءه او ازاحته لا يتعلقان بمصيره كسياسي وحسب. وانما سيحددان الصيغة التي سيعتمدها العراق لادارة نفسه، او الصيغة التي سيضغط العامل الدولي والاقليمي على العراق كي يعتمدها.

ازاحته ستعني ان العراق اعتنق حتى اشعار آخر، صيغة التعددية السياسية، وهي مدخل للديمقراطية المكتملة يضمن تعزيز دور المؤسسات المستقلة والفصل بين السلطات، ويحسم فكرة ان كتل مجلس النواب هي التي تمنح الشرعية حصرا، للسلطان العراقي ولاول مرة في تاريخه.

اما بقاء المالكي فسيعني اننا برسم الدخول في مرحلة سوداء، قد يكون المالكي فيها اقل الاخطار، لان خطر هذه الحالة لا يتعلق بشخصه، بل يتعلق بقاعدة بدائية نريد مغادرتها، بينما تحيط بنا ظروف تهدف الى فرض شخص الحاكم رغم ارادة كتل البرلمان، على رأس حكومة ائتلافية شكلية يديرها فريق محدود، يعمل دون محاسبة او مراجعة. يجلس في مكتبه المستطيل، ويفكر احيانا بغرمائه وشركائه. لم يكونوا جادين من قبل كهذه المرة، في تقييده ومحاسبته. لكنه ألجأهم الى هذا بسبب "التمادي" في كل شيء. وبسبب انعدام اي منجز كبير بين يديه. تماديه جعلهم يخافون على "قواعد اللعبة". وغياب المنجز جعلهم "يستسهلون" الاطاحة بسلطان لم يفعل شيئا.

الغرماء هؤلاء، مطالبون بتطوير قاعدة اللعب. وأول ما يتطلب فعله هو منع "تضخم" السلاطين، والاصغاء للتحذيرات التي يطلقها خبراء البلد ومثقفوه وناشطوه المدنيون ووسائل اعلامه، وهي تحذيرات كانت تقول ان المساس بأي قيمة حديثة في المجتمع، تعني فسح المجال امام "قواعد متخلفة" لن تطيح بأنصار الحداثة السياسية وحسب، بل تأكل نارها كل مراكز القوى التقليدية والحديثة على حد سواء.

الصيغة الوحيدة للتمسك بمبدأ التعدد السياسي وعدم ظهور دكتاتور، هو منح الحصانة القصوى، لمبادئ الانفتاح السياسي والثقافي والاقتصادي في البلاد، فهي مصل سحري في وسعه حماية كل مراكز القوى، وحماية المجتمع بكل تنوعه. وهي تذكرة دخول الى "حفلة الفائزين" في العالم الحديث.

اكثر من شخص سيظل الليلة ينشغل بعمليات حسابية "١٦٨ زائد ٨؟ ٤٠ زائد ٦٩؟ ٧٨ ناقص ١٠، او ناقص ١١؟".

النجيفي: اجتماع مجلس الوزراء في نينوى سيفجر الصراع في المحافظة

□ بغداد/ دعاء ازاد

بين محافظ نينوى اثيل النجيفي ان "الغاية من اجتماع مجلس الوزراء المزمع عقده في محافظة نينوى هي تفجير الصراع بين القائمة العراقية والتحالف الكردستاني من خلال اثارة بعض القضايا التي لم تحسم بين الطرفين خاصة فيما يتعلق بالمادة ١٤٠ومحافظة كركوك التي حاولت القائمة العراقية تجميدها خاصة خلال هذه المدة.

احدى جلسات مجلس الوزراء .. ارشيف

وأضاف "الجماهير في الموصل لا تقف الى جانب قائمة دولة القانون وانما الى جانب القائمة العراقية، مشيرا في الوقت نفسه الى ان "اقتراح عقد الاجتماع الخماسي للكتل السياسية في الموصل دليل على ان المحافظة بدأت تأخذ دورها في العملية السياسية وليست كما كانت سابقا مهمشة".

واكد النجيفي ان "محاولة المالكي السيطرة على البنك المركزي هي النقطة التي فجرت الخلاف بينه وبين رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي الذي كان معترضا على هذا الامر لان فيه خطورة ليس على سياسة البلد فقط وانما على مجمل اقتصاده".

وأوضح ان "الخلاف بين الجانبين بدا منذ تشكيل الحكومة لكن الوعود التي قطعها المالكي بشراكة حقيقية للسلطة، وتوزيع عادل للمناصب السيادية والمهمة في الدولة دفعت النجيفي الى أعطائه فرصة لتلبية الوعود لكن بعد ان تنصل الاول من وعوده لم يعد هناك مجال للصبر.

وحول مزاعم دولة القانون وقدرتها على سحب الثقة عن رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي أفاد بان "طرح هذا الموضوع في هذه الفترة هو مجرد رد اعتبار لنوري المالكي اذ اراد بعض اعضاء دولة القانون طرح شيء جديد للفت الأنظار عن موضوع سحب الثقة عن رئيس الوزراء ولتعزيز هيبته، مؤكدا ان "اغلبية اعضاء مجلس النواب لايريدون سحب الثقة عن اسامة النجيفي" على حد تعبيره

وأوضح ان "التحرك الى ايجاد بديل للمالكي هو اول انطلاق للإرادة العراقية الخالصة ما بعد ٢٠٠٣ اذ منذ ذلك الوقت كانت هناك ارادات خارجية تفرض رأيها على الارادة العراقية والتي هي في صراع مع الارادة الخارجية واعتقد ان الاولى سوف تنتصر لكنها تحتاج الى مثابرة وثبات من القادة السياسيين على مبادئهم".

وقال: "من الصعب ان تبقى بهذا الشكل لان وجود المالكي سيؤدي الى صراعات او الانقسام وهو اخطر شيء، متهما المالكي بدفع البلد الى حرب طائفية وصراع عرقي بين الكرد والعرب. على حد قوله

وخلص الى ان "المالكي انتهى كرئيس وزراء بالنسبة للقائمة العراقية والتحالف الكردستاني و كذلك التيار الصدري فهم يسيرون معه الى ما لانهاية".

وعن ابرز المرشحين لاحتلال منصب رئيس الوزراء ذكر النجيفي ان "ابراهيم الجعفري و احمد الجلبي هما ابرز المرشحين اضافة الى مرشحين من التيار الصدري. لم يسمهم.

وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، قد دعا أمس السبت، إلى عدم تسييس الجيش وتحزيب القوى الأمنية وعدم استخدام المال العام لإغراض حزبية وطائفية، فيما شدد على ضرورة الابتعاد عن المساس بسيادة واستقلال القضاء، واحترام استقلالية الإعلام.

وقال النجيفي في كلمة ألقاها خلال حفل تأبيني أقيم، في الذكرى السنوية لاستشهاد محمد باقر الحكيم وحضرته "المدى"، إن "الوضع لا يستقر أن لم يؤمن الجميع بقدسية النص الدستوري الخاص بالتداول السلمي للسلطة، واحترام دولة المؤسسات وتثبيت عمل الهيئات المستقلة لأنها هيئات دولة وليس هيئات حكومة متحولة".

وشدد النجيفي على "ضرورة الابتعاد عن المساس بسيادة واستقلال القضاء، ورفض تسييس الجيش وتحزيب القوى الأمنية والابتعاد عن عسكرة المجتمع واحترام الحقوق العامة والخاصة وصيانة المال العام وحفظه من الفساد والهدر، وتقديم العابثين به إلى القضاء".

ودعا النجيفي إلى "الترفع عن استخدام المال العام أو المنصب العام أو الوظيفية العامة لإغراض حزبية أو فئوية أو طائفية أو عرقية"، مشددا على ضرورة "احترام استقلالية الإعلام وتوفير الفضاءات الأرحب لنموه نموا وطنيا مسؤولا حاثا على الوحدة والمحبة والسلام والإخاء".

وكشفت رئاسة إقليم كردستان، الخميس ٢٤ أيار الجاري، عن ملفات أكدت فيها، نشر رئيس الحكومة نوري المالكي قوات قتالية على حدودها، وتعيينه أكثر من ٢٨٠ ضابطا كبيرا من المشمولين بقرارات المساءلة والعدالة بمواقع حساسة بالجيش بسبب "ولائهم له"، كما أشارت إلى إبرام حكومته عقودا مع شركات وهمية لإنتاج الطاقة، بمبلغ ٦ مليارات و٣٤٨ مليون دولار، وأكدت وجود مئات المليارات بصلاحية رئيس الحكومة منذ ٢٠٠٦ دون أن يؤمن أبسط الخدمات الأساسية للمناطق الفقيرة، كما اتهمت المالكي بطي ملفات فساد في وزارة التجارة، مؤكدة تغاضيه عن وزيرها الأسبق كونه من أتباعه.